دعم النفط: مكلِّف

تخفيض الدعم العالمي على الطاقة يمكن أن يحقق منافع بيئية كبيرة ويتيح الحيز المالي المطلوب بشدة لتغطية النفقات الحكومية الضرورية

سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا في دعم المنتجات النفطية. ففي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي دعم الاستهلاك العالمي للمنتجات النفطية نحو ٦٠ مليار دولار. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، كان الدعم قد زاد بأكثر من ثمانية أضعاف فبلغ ٥٢٠ مليار دولار. ومع طفرة أسعار الوقود الدولية خلال هذه الفترة، ارتأت حكومات كثيرة أن تمنع انتقال تأثير هذه الزيادات بالكامل إلى أسعار التجزئة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الدعم. وعلى الرغم من انخفاض الدعم بصورة حادة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ مع هبوط أسعار النفط، فقد زاد مرة ثانية طوال عام ٢٠٠٩ مع ارتداد الأسعار، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ٢٥٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠.

ولكن الدعم الاقتصادي الحقيقي أكثر ارتفاعا من ذلك. فمن حيث المبدأ، ينبغي أن تتضمن أسعار المنتجات النفطية ضرائب تُستخدم في تلبية متطلبات الإيرادات الحكومية والتصدي للأضرار البيئية المحلية والعالمية على حد سواء. فإذا كانت الضرائب شديدة الانخفاض، لكانت النتيجة هي تقديم «دعم ضريبي» للمستهلك. واستنادا إلى ضريبة معيارية تبلغ ٠،٣ دولارا على اللتر وتأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، فإن دعم المستهلك «شاملا الضريبة» على مستوى العالم يتوقع أن يصل إلى ٧٤٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٠، بما يعادل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

دعم المنتجات النفطية آخذ في التزايد مجددا مع ارتداد أسعار النفط الدولية.

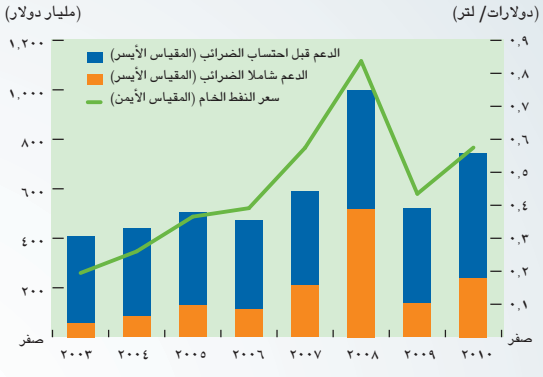

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند تقديرات الدعم إلى أسعار نهاية السنة والاستهلاك السنوي للوقود. وتستند تقديرات عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلى أسعار منتصف العام.

من يقدم الدعم؟

بينما يقتصر تقديم الدعم قبل احتساب الضريبة على الاقتصادات الصاعدة والنامية، فللاقتصادات المتقدمة حصة ضخمة في تقديم الدعم شاملا الضريبة. وتشير التوقعات إلى بلوغ إجمالي الدعم قبل احتساب الضريبة ٢٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، تمثل الاقتصادات الصاعدة فيها ٦٥٪، وتمثل الاقتصادات النامية النسبة الباقية وهي ٣٥٪. ومن إجمالي الدعم شاملا الضريبة المتوقع بلوغه ٧٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، تبلغ حصة الاقتصادات الصاعدة ٥٧٪، والاقتصادات النامية ٢٠٪، وحصة الاقتصادات المتقدمة النسبة الباقية وهي ٢٣٪.

تقدم الاقتصادات الصاعدة والنامية كل الدعم قبل احتساب الضريبة، في حين تبلغ حصة الاقتصادات المتقدمة ٢٣٪ من الدعم شاملا الضريبة.

(دعم المنتجات النفطية حسب المجموعات القطرية ٪، ٢٠١٠)

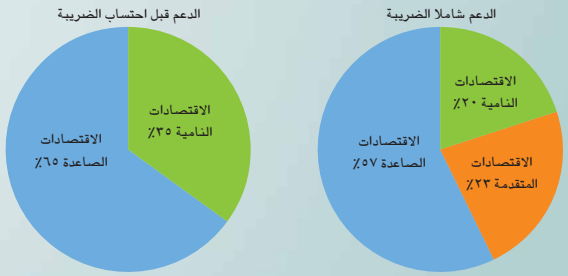

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

ومتزايد

من المستفيد؟

رغم الاعتقاد الشائع بأن الدعم يساعد أشد الناس فقرا، فإن معظم النفع يؤول فعليا إلى الأسر الأعلى دخلا، التي تستهلك قدرا أكبر من المنتجات النفطية. ففي إفريقيا مثلا، تحصل أغنى ٤٠٪ من الأسر على ٦٥٪ من مجموع الدعم المقدم على الوقود. ولكن توزيع الدعم يختلف أيضا اختلافا كبيرا على مستوى منتجات الوقود. وتعد منافع دعم البنزين هي الأكثر تراجعا، حيث تحصل أغنى ٤٠٪ من الأسر على أكثر من ٨٠٪ من المنافع الإجمالية.

أغنى الأسر تحصل على معظم المنافع الناتجة عن الدعم

(دعم المنتجات النفطية حسب مجموعة الدخل)

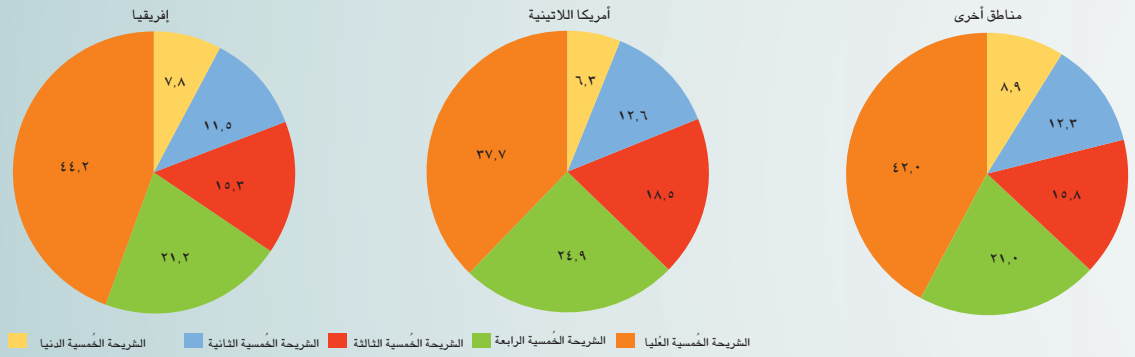

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي استنادا إلى متوسطات التقديرات القطرية المتاحة باستخدام المسوح القطرية لقطاع الأسر المعيشية عبر سنوات مختلفة.

تشجيع خيارات أفضل

كثير من البلدان التي قدمت دعما ماليا للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح الآن يواجه عجزا ماليا متزايدا. ومن شأن تخفيض الدعم المشتمل على الضريبة بمقدار النصف أن يقلل متوسط العجز المالي المتوقع في البلدان التي تقدم الدعم بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وإضافة لذلك، فإن فرض حدّ على الدعم من شأنه أن يحقق منافع بيئية جمة: ذلك أن تخفيض الدعم بمقدار النصف قد يعني تحقيق خفض يقرب من ١٠٪ في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠.

بيد أن حتى إلغاء الدعم الموجه على نحو غير دقيق يمكن أن يلحق ضررا بالغا بالأسر الفقيرة. وقد تكون التحويلات الموجهة إلى من هم أشد احتياجا بديلا عمليا مجديا. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان إلغاء دعم البنزين مع الإبقاء على دعم الكيروسين الأكثر أهمية في ميزانيات الأسر الفقيرة. وإضافة لذلك، من الممكن إعادة توجيه بعض الوفورات في الموازنة من تخفيض الدعم إلى برامج قائمة تساعد الفقراء على نحو أفضل، بما في ذلك تقديم الوجبات المدرسية، وتخفيض رسوم التعليم والرعاية الصحية، والتحويلات النقدية. كما أن تحسين تصميم برامج شبكات الأمان الاجتماعي بمرور الوقت من شأنه أن يخفف الضغوط من أجل دعم الوقود.

ويتعين أن تركز الحملات الإعلامية العامة على بيان أن دعم الوقود غير كفء، وغير منصف، ومكلف. وقد يؤدي توخي الشفافية في تسجيل الدعم في الحسابات الحكومية إلى دعم الإصلاح حيث يجعل دعم الوقود منافسا للاستخدامات ذات الأولوية الأعلى للأموال العامة. ورغم أنه من الأفضل انتهاج منهج حر يرتكز على السوق لتسعير النفط، فيمكن للبلدان أن تتبنى آلية للتسعير التلقائي (نظام لضبط الأسعار بانتظام استجابة للتغيرات في الأسعار الدولية) في الوقت الذي تستحدث فيه نظاما تنافسيا للعرض ووسيلة فعالة للتنظيم. ومن شأن آليات التسعير جيدة التصميم أن تحول دون حدوث زيادات حادة في أسعار التجزئة في الأجل القصير مع إدماج التغيرات في الأسعار الدولية على المدى المتوسط والتصدي للتقلبات المالية العامة.■

إعداد بينيديكت كليمنتس، وديفيد كودي، وجون بيوتروفسكي. ويستند النص والرسوم البيانية إلى مذكرة الرأي التحليلية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ٢٠١٠ *بعنوان: Petroleum Product Subsidies: Costly, Inequitable, and Rising، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:*
www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1005.pdf